فعالية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا – كوفيد 19

إعـداد

دكتور/ رمضان إسماعيل عبد الفتاح إسماعيل

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد

جامعة العلوم والتقنية في الفجيرة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى تحديد فعالية برامج المنظمات غير الحكومية فى تحقيق الامن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة فى ظل جائحة كورونا- كوفيد 19، وتنتمي الدراسة الحالية إلي نمط الدراسات التقيمية، وتعتمد الدراسة الحالية علي منهج المسح الاجتماعى بالعينة لأعضاء مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية المهتمة بالعمالة غير المنتظمة، وأجريت الدراسة بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بالعمالة غير المنتظمة بمحافظة الإسماعيلية وعددهم (12) مؤسسة، وبلغ مجتمع الدراسة (107) مفردة من أعضاء مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية المهتمة بالعمالة غير المنتظمة، وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية وفقاً لترتيب الأولوية من وجهة نظر عينة الدراسة الى فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية فى تحقيق الامن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة فى ظل جائحة كورونا المتمثلة فى تحقيق الامن الاقتصلدى والامن الصحى والامن البيئى.

Abstract

The study aimed to determine the effectiveness of non-governmental organization programs in achieving social security for irregular employment in light of the Corona-Covid 19 pandemic. The study was conducted with non-governmental organizations interested in irregular employment in Ismailia Governorate, and their number is (12) institutions, and the study population reached (107) members of the boards of directors of non-governmental organizations interested in irregular employment, and the results of the field study reached according to the order of priority from the point of view of the study sample to: The effectiveness of non-governmental organization programs in achieving social security for irregular employment in light of the Corona pandemic, represented in achieving economic security, health security and environmental security.

أولاً: مشكلة الدراسة:

لاقت قضايا التنمية اهتمامًا واسعًا عقب الحرب العالمية الثانية ويبدو ذلك أكثر وضوحًا في بلدان الجنوب نظرًا لسعيها الدؤوب ولا سيما غداة حصولها على الاستقلال لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها متخذة من النمو الاقتصادي معراجًا لتحقيق ما ترنو إليه معتمدة في تحقيق ذلك على سواعد أبناءها ومنطلقة من الإيمان بأن الإنسان هو صانع التنمية ووسيلتها والمستفيد من عوائدها.

ورغم ما تبذله الدول النامية من مجهودات لتحقيق التنمية المرجوة وتوفير حياة كريمة لقاطنيها إلا أنه لا يزال الفقر يغزو العديد من الأسر لا سيما أسر الطبقات الكادحة، وفي ذلك تشير (منظمة العمل الدولية 2015) إلى أن عدد أسر الطبقات العاملة التي تعيش على أقل من 4 دولارات في اليوم تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ عام 1991 حتى عام 2015، وأصبح يشكل ما يزيد عن نصف العمالة في الدول النامية وفي الوقت ذاته تستحوذ الدول النامية على ما يقترب من نصف العمال الذين يعيشون في أسر يقل دخل الفرد فيها عن 1,25 دولار في اليوم والبالغ عددهم ما يزيد عن 300 مليون عامل يعيش 80% منهم في أفريقيا وأسيا.(The Millennium Development Goals Report, United Nations, 2015, p18.)

ولم تعد النواحي الاقتصادية المعضلة التي تؤرق خطى التنمية وخططها بل أن الفواجع الصحية وما يصاحبها من آثار سلبية على شتى مناشط الحياة تعتبر إحدى العراقيل التي تودي بجهود التنمية في مهب الريح وتلقى بشظايا ملتهبة على العديد من فئات المجتمع لعل أهمها العمالة غير المنتظمة فتجعلها فريسة سهلة للوقوع في براثن فخاخ الفقر متعدد الأبعاد والتي يرتبها "ستيفن جارت Stephen Jarrett" في الإطار التالي: (1) التعليم: الأمية، مستويات المهارة المنخفضة، وعمالة الأطفال (2) الصحة: نقص التغذية والمرض، ومشاكل الصحة العقلية (3) المالية: اقتصاد الكفاف، الافتقار إلى رأس المال، تفاقم الديون (4) البيئة: تآكل الأراضي الزراعية، سوء إدارة الملكية، الإجرام.(Stephen, 2013, p 8)

ويعتبر فيروس كورونا "كوفيد-19" أحد الأزمات الصحية التي اجتاحت العالم في نهايات العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين ومنذ الشرارة الأولى

لظهوره وانتشاره بين جميع الدول بدا أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في: العزل والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، والمنع من السفر، والإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة، كالمدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه، وشركات السياحة، وانعكس ذلك سلبًا على اقتصادات جميع دول العالم، وأدخل النظام العالمي في حالة من الركود نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية أصابت مصر؛ كما أصابت غيرها من دول العالم حيث أنه من المؤكد أن أية أزمة يمر بها العالم أجمع تترك بصماتها على الجميع رغم تفاوت هذه الآثار من بلدٍ لآخر طبقًا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية.(دار الخدمات النقابية والعمالية، 2020، ص2)

وقد شاعت حالة عدم التأكد واللايقين مع ظهور التنبؤات الكلية الاقتصادية المفاجئة والمتباينة حول أثار انتشار وباء كورونا، ففي ظل عدم اليقين بشأن موعد خروج العالم من الإغلاق الاقتصادي الكبير قُدِّرَ أن تصل الخسائر المتراكمة 2020–2021 إلى حوالي 9 تريليون دولار وهو ما يعادل حجم اقتصاد ألمانيا واليابان معًا، كما كان من التوقع أن ينخفض الاقتصاد العالمي بنسبة 3% إذا لم ينحسر الوباء في النصف الثاني من 2020، أما إذا استمرت الأزمة حتى عام 2021، سينخفض الناتج العالمي بنسبة 8% وحسب صندوق النقد الدولي سيتعافى الاقتصاد العالمي في العام القادم لينمو بنسبة 5,8% إذا انحسر الوباء في النصف الثاني من 2020 ويستمر التدهور ويعدل الصندوق توقعاته وبات تقديره يدور حول انخفاض الناتج العالمي بنسبة 4,9% هذا العام وأن خسارة الاقتصاد العالمي ستبلغ 12 تريليون دولار مع نهاية عام 2020 ولم يقتصر التضارب على التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي فحسب بل طالت اقتصادات الدول أيضًا، الأمر الذي أسهم في فجاجة حجم الأثر الاقتصادي وسرعة التغير في السياسات بشكل غير مسبوق في الأحوال المعتادة ويُعَوَّل على الحكومة على الأقل في محاولة تشجيع النمو الاقتصادي والمحافظة على العمال، وفي مواجهة كورونا قررت الحكومات عن قصد انكماش الاقتصاد لإنقاذ الأرواح وأدت إجراءات الحجر والاحتواء إلى كبح النشاط المحلى (عثمان، 2020، ص9)، مما ألقى بظلال ملتهبة على المواطنين عامة والعمالة غير المنتظمة منهم خاصة.

وأثرت جائحة فيروس كورونا على اقتصادات المنطقة العربية ومن بينها مصر بطريقة مباشرة، فقد تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كأحد الموارد الأساسية للدخل وخلق فرص العمل، حيث يساهم هذا القطاع بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وبما أن السياحة قطاع يتطلب عمالة كثيرة فإن الشلل شبه الكامل لنشاطه الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية الناتجة عن فيروس كورونا يمثل ضربة قاسية للعمالة وسبل العيش لعدد كبير من الأسر، كما تم تقليص أو وقف النشاط الاقتصادي ليشمل جميع المجالات تقريبًا بعد اعتماد تدابير لمكافحة جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك إغلاق المحال التجارية والخدمات غير الأساسية والمراكز التعليمية وأماكن العمل والأنشطة الترفيهية مما زاد الوضع المأزوم للعمالة غير المنتظمة.(فرناندث، 2020، ص 2 ، 3)

وكشفت الأزمة أوضاع العمال بالقطاع غير الرسمي الذي يأتي حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنحو ٥،٦ مليون عامل في مصر منهم حوالي ٢٧٧ ألف عامل يومية، ونحو ٢٣٣ ألف عامل موسمي في داخل المنشآت الحكومية، يضاف إلى تلك الأعداد ٦٠٩ ألف عامل موسمي و٣،٧ مليون عامل متقطع في القطاع الخاص واجهوا جميعًا ظروفًا صعبة وتحديات جمة ترتبت على ما صدر من قرارات إغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق أمام الباعة الجائلين فضلًا عن المشكلة الخاصة "بعاملات المنازل" التي تصاعدت مع بداية الجائحة، حيث استغنت معظم الأسر المصرية عن أعمالهن خوفًا من انتقال العدوى، وهكذا كشفت أزمة فيروس كورونا الظروف المعيشية المتردية للقطاع غير الرسمي بكامله بدءًا من الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الفردية وصولًا إلى التكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية وانعدام الحماية القانونية، حيث أن أنظمة الضمانين الصحي والاجتماعي تغطي بخدماتها الفئات العاملة بالقطاع الرسمي دون غيرها غاضة الطرف عن حماية هذا القطاع ليس فقط وقت الأزمات والأوبئة لكن بشكل عام حتى ما قبل أزمة كورونا، فما كانت أزمة فيروس كورونا إلا كاشفة فقط عن تدهور أوضاعهم/هن وانعدام أبسط أشكال الحماية في الوقت ذاته صدر قرار وزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ضمن عدد من القرارات التي أعلنت عنها الدولة لتشكيل لجنة تختص بتجميع بيانات العمالة المتضررة جراء التداعيات الاقتصادية التي

خلفها فيروس كورونا المستجد لكنه آثار حالة من الاضطراب في ظل عدم تمكن الكثير من تسجيل بياناتهم وعدم وضوح من هم المخاطبون وغير المخاطبين بهذا القرار.(دار الخدمات النقابية والعمالية، 2020، ص2، 3)

وذكرت **(الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2017)** أن لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته والحق في الضمان الاجتماعي. (General Assembly of United States, 2017, p4) ولذا فلابد من مساعدة وحماية العمالة غير المنتظمة عن طريق توفير وسيلة للحد من لجوء العمال وأسرهم إلى استراتيجيات سلبية تؤثر على الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى إيجاد طريقة لتعزيز دخل الأسرة وزيادة إنتاجيتها ودعمها من خلال القوانين والتشريعات الحكومية التي توفر للعمال وأسرهم العيش الكريم فضلًا عن تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في تلبية احتياجات العمالة غير المنتظمة من خلال برامجها المتنوعة والهادفة، ويعتبر الأمن الاجتماعى مصدراً مهماً من مصادر الدعم الاجتماعى الفعال الذى تحتاجه العمالة غير المنتظمة، حيث يؤثر حجم الأمن الاجتماعى على مستوى الرضا عنهم لذلك يجب أن يتلقوا كافة أنماط الأمن الاجتماعى اللازم لتفعيل دورهم فى المجتمع.

ويشير **(Ahmed Raza ul Mustafa and Mohammad Nishat, 2017)** أن الوظيفة الرئيسية للحماية الاجتماعية هي معالجة أسباب الفقر وتتمتع الحماية الاجتماعية بثلاث وظائف رئيسية في البلدان النامية: (1) حماية الناس القريبين من أو تحت خط الفقر عن طريق تعزيز أنماط الاستهلاك من خلال المساعدة الاجتماعية (المعونة) (2) التيسير على الفقراء عن طريق الاستثمار على عملية التنمية البشرية. (3) وضع خارطة طريق لأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر وشرح كيفية الخلاص من دوائره.(**Mustafa and Mohammad Nishat, 2017, p67-68)**

ويذكر **(Meghan L. Rogers and William Alex Pridemore, 2013)** أنه ينبغي على المجتمعات اعطاء الطبقات العاملة ولا سيما العمالة غير المنتظمة القدر الكافي من الحماية والأمن الاجتماعي وكفالة الحياة الكريمة خاصةً أوقات الأزمات لأن تدني فرص الحماية والأمن الاجتماعي تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، ووفقًا لكيري

Currie يمكن ملاحظة أن هناك عدة آليات مولدة للفقر والعنف والإجرام والانحراف في المجتمعات، كتقلص سبل العيش، وعدم المساواة الاقتصادية، والحرمان المادي، وصعوبة الحصول على المكسب المادي.(Meghan, Willia, 2013, p 585-586)

ويعد الامن الاجتماعى من الضرورات الاساسية التى يجب ان يحققها المجتمع بكل هيئاتة ومنظماتة سواء كانت حكومية او أهلية كما انة يمثل الاطار العام للحماية من الصراعات والتفاعل الموجة نحو تحقيق الاهداف الايجابية والنافعة للفرد والمجتمع لذلك فهو ركيزة أساسية تستند عليها حياة البشرية بما يحقق فى
ارجائة من أمن واستقرار (منقريوس، 2004، 83)

كما يعتبر تحقيق الامن الاجتماعى من اهم الاهداف التى تسعى الى تحقيقها المؤسسات الاجتماعية وان تحقيق الامن الاجتماعى غالبا لايتم على الوجة الاكمل دون معالجة كافة العوامل المتسببة فى انعدامة لذا حدد صندوق الامم المتحدة التنموى تسعة ابعاد للأمن الانسانى تمثل فى ذات الوقت قائمة اسباب انعدام الامن الاجتماعى واجندة التنمية الانسانية وتمثل ذلك الابعاد فيما يلى (الامن الاجتماعى – الامن التعليمى – الامن الاقتصادى – الامن الصحى – الامن البيئى – الامن الشخصى)، لذلك فإن تعزيز الامن الاجتماعى يقتضى الاهتمام بكل هذه الابعاد وذلك من خلال المؤسسات بحيث نتمكن من التغلب على اسباب انعدام الامن الاجتماعى فى المجتمع فى المجتمع، لذلك فقد برزت مسألة الامن الاجتماعى فى الفترة الاخيرة باعتبارها مقارنة تهدف الى سد فراغ فى مجال معالجة مصادر انعدام الامن فى عالمنا الراهن قد تعددت فصارت تتصل بعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية (Jean 69-70)

وإذا اردنا تحقيق الامن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة لابد من تضافر جهود الدولة والمنظمات غير الحكومية وكافة شرائح المجتمع من خلال رسم وتنفيذ سياسات متكاملة تشبع احتياجاتهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعى المستدام فى المجتمع وتحقيق التنمية البشرية التى تهدف الى توفير حياة كريمة لهؤلاء االعمالة غير المنتظمة خالية من العلل وتوفير الرفاهية الاجتماعية وحياة يحصل من خلالها على الموارد التى تحقق لة مستوى أمنا من العيش والمعرفة حيث يتمتع خلالها العمال بالحرية والمساواة (شعيب، 2016، 35)

و يعد الأمن الاجتماعي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانوناً باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات وخدمات التعليم والسكن والرعاية الصحية للفئات المهمشة (المرأة – المسنين المعاقين– العمال.....إلخ) لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية (Economic and Social Commission for Western Asia, 2015, p2) والعمالة غير المنتظمة على وجه الخصوص لا سيما عند حلول الأزمات والكوارث والبطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من صور فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

وعندما يتطرق الحديث لقضايا تمس الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة فالأمر يقتضي البحث عن التخصصات والمهن المسؤولة عن إشباع الحاجات ومواجهة وحل المشكلات وتحقيق الأمن الاجتماعي لفئات البشر، وهنا تبرز الخدمة الاجتماعية كمهنة تهتم برعاية الإنسان منذ الوهلة الأولى لميلاده حتى كهولته في صور حياته المتعددة سواء كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع وتعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في العديد من المجالات منها مجال العمال، وخلال ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره المهني مع العمال يقوم بممارسة العمليات المهنية التي تم إعداده لها مستعينًا في عمله بالمهارات المهنية التي اكتسبها من خلال إعداده النظري والعملي ومتحليًا بسلوكه المهني والصفات الواجب توافرها فيه كمهني يؤدي عملًا إنسانيًا ساميًا له قيمته الأخلاقية وأهميته المجتمعية.

وإذا كانت الخدمة الاجتماعية تحتضن الناس عامة بالرعاية والاهتمام أينما كانوا فإنها تولي العمال رعاية خاصة وهنا ذكرت دراسة **(ميساوي محمد، 2014)** أنه قد زاد الاهتمام بالخدمة الاجتماعية العمالية في السنوات الأخيرة كونها عملت على رفع مستوى العمال الصحي والاجتماعي والمعنوي مع تهيئة الجو المناسب لخلق التكيف اللازم بين العامل وبيئة العمل حيث عملت على مساعدته على الاستفادة من حقه في خدمات الرعاية الاجتماعية العمالية لإشباع حاجاته ومساعدته على التكيف وتحسين علاقاته الاجتماعية وزيادة أدائه الاجتماعي.(محمد، 2014)

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن المؤسسية التي تقوم بدور أساسي أو ثانوي في مؤسسات المجتمع كافة والمنظمات غير الحكومية خاصة، فكان لها أن تولي

اهتمامًا واسعًا بالإنسان من خلال هذه المؤسسات، وبما أن طريقة تنظيم المجتمع تعتبر طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية فهى تتعامل مع قضايا المجتمع المختلفة وتقدم الخبرات والبرامج الوقائية والعلاجية والتنموية لمساعدة هذه الفئات فى مواكبة الظروف المجتمعية المتغيرة (خليفة، 2012) الواقع أن طريقة تنظيم المجتمع قد يمكنها الإسهام بفاعلية فى تحقيق الأمن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة من خلال المنظمات غير الحكومية كأحد أجهزة تنظيم المجتمع التى تعمل على ربط الأفراد بالإنساق الاجتماعية التى تمدهم بالخدمات والموارد وفرص العمل وتساهم فى تدعيم هذه الأنساق كى تكون أكثر فاعلية (Donald ، 1990)

وتبدو ملامح الاهتمام العالمي بالأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في وضع برامج تنموية وعقد مؤتمرات دولية تضمنت بنود لتحقيق الأمن الاجتماعي للعمال، فتذكر الجمعية العامة للأمم المتحدة أن العاملون في القطاع الاقتصادي غير الرسمي غالبًا ما يفتقرون إلى الأمن والحماية الاجتماعية ولذا دعت هيئات حقوق الإنسان الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان تمكين العمال غير الرسميين من ممارسة حقوقهم العمالية وحقهم في الضمان الاجتماعي دون تمييز وتتسق التزامات توسيع نطاق الأمن الاجتماعي ليشمل العمال غير الرسميين مع الهدف الذي تنشده التوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية، فنظم الأمن الاجتماعي وعناصرها ينبغي أن تكون شاملة تستند إلى التضامن الاجتماعي وتهدف إلى الإدماج الاجتماعي وتضم الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي.(General Assembly of United Nations, 2014, p14)

وتذكر دراسة **(أسامة أبو المكارم شاكر، وآخرون 2017)** أن المنظمات غير الحكومية تلعب دور وسيط بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي وتقدم المنظمات غير الحكومية خدماتها في مجالات متعددة تضم كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تساهم في عملية التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الجميع، وذلك لما تتميز به هذه المنظمات من المرونة فضلًا عما تقدمه من احتياجات فعلية للمجتمع الذى توجد فيه،

بالإضافة إلى الثقة التي تتميز بها والتي يفتقدها الكثير من الناس في المنظمات الحكومية. (شاكر، وآخرون، 2018 ، ص ص455-456)

وذكرت **(أماني قنديل 1999)** أن وزن المنظمات غير الحكومية برز في عملية التنمية بعد أن أخفقت غالبية تجارب وخبرات التنمية التي استندت على بناء علوي تمثل في ايديولوجية للتنمية تفرض من أعلى إلى أسفل وفي اطار هذا التوجه العالمي لتفعيل دور المشاركة من جانب المواطنين، برز اهتمام عالمي من جانب المؤسسات العالمية ومؤسسات التمويل ومن جانب الخطاب السياسي للحكومات للتأكيد على الدور الفاعل للمنظمات غير الحكومية وحدث ذلك في سياق عالمي واقليمي يشهد تحولات اقتصادية وسياسية، وقد تمثلت أهم هذه التحولات في تفعيل دور القطاع الخاص والتحول نحو الخصخصة الذي صاحب سياسات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي هذا الاطار برزت المنظمات غير الحكومية كآلية للتحول الاقتصادي من جهة وللتعامل مع الفئات المهمشة من جهة أخرى ولكسر مركزية الدولة من جهة ثالثة إلى جانب ذلك فقد صاحبت هذه التحولات الاقتصادية تحولات سياسية تمثلت في الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان ودعم المجتمع المدني وقد شهدت هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية غالبية الدول النامية ودول أوروبا الشرقية بعد موجة انهيار النظم الشيوعية في هذا السياق الذي شهد تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتزايد الوزن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية وتشكلت رؤية لهذه المنظمات باعتبارها آليات اساسية للإسهام في التنمية ولتفعيل المشاركة القاعدية فضلًا عن قدراتها على الاستجابة المرنة لاحتياجات المجتمع. (قنديل ، 1999)

وأشارت دراسة **(علي أحمد عبد الحميد الرحامنة 2018)** أن هناك طفرة اجتاحت دول العالم الثالث منذ النصف الثاني من الثمانينيات تتمثل في الحديث عن المنظمات غير الحكومية يصاحب هذه الطفرة تدخل سياسي واقتصادي واجتماعي يبرز في المحافل والمؤتمرات الدولية التي تعقدها من أجل مواجهة بعض المشكلات التي تواجه البشرية باعتبار أن هذه المنظمات ممثلة لحقوق الإنسان والشعوب ورقيب على الحكومات في هذه الدول، كما حظيت المنظمات غير الحكومية بدور استشاري بموجب المادة (71) من ميثاق الأمم المتحد وجاء وفقًا لمبدأ يتم العمل به بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية وبين المنظمات غير

الحكومية في نطاق القضايا المشتركة، كما سُمح لهذا النوع من المنظمات المشاركة الفاعلة في أنشطة المجلس والعمل على إيجاد إطار قانوني بهدف منحها هذا النوع من المشاركة، وذلك من خلال اعتماد الشفافية والوضوح في كشف التجاوزات ووفقًا لذلك فإن المنظمات غير الحكومية تعتمد أسلوب الحوار المباشر على كافة المستويات لغرض الدفاع عن الأشخاص،والحفاظ على البيئ وصيانة السلام العالمي واحترام حقوق الإنسان. **(الرحامنة ، 2018 ، ص14)**

وتوصلت دراسة **(فهد بن عبد الله محمد العنزي 2015)** إلى أن جهود المنظمات غير الحكومية تسهم في تماسك المجتمع واستقراره وتحقيق العدالة وتعزيز الأمن الاجتماعي، وتوصي الدراسة بضرورة تشجيع وتعزيز مساهمة جهود المنظمات غير الحكومية في تماسك المجتمع واستقراره وتحقيق العدالة الاجتماعي وتعزيز الأمن الاجتماعي للمواطنين. **(العنزي ، 2015)** وفي الإطار ذاته خرجت دراسة **(محمد آدم حسين فقيري، 2019)** بأن للمنظمات غير الحكومية دور محوري في تحقيق التنمية وايقاظ رغبة المرأة في المشروعات التنموية، وخفض تيار الهجرة، وتعزيز التنمية الزراعية، وتوسيع فرص التعليم وزيادة الوعي البيئي وخلق مجتمعات ذات كفاءة في تنفيذ ومتابعة وتسويق المنتجات المحلية وتبني وتشجيع وتطوير المشروعات المدرة للدخل. **(فقيري ، 2019)**

كما ان هناك العديد من الدراسات والبحوث الذى تؤكد على اهمية الامن الاجتماعى بالنسبة للعديد من الفئات المحرومة والتى تحتاج الى العديد من الخدمات، حيث أكدت دراسة **(مدحت أبو النصر، 2000)** على أهمية دور الجمعيات من خلال البرامج التى تنفذ داخلها على تحقيق الأمن الاجتماعى التى يعتبر من أهم عوامله مواجهة الفقر، ودراسة **(رشاد عبد اللطيف، 2001)** اكدت ايضا على أن الجمعيات الأهلية تساعد فى تحقيق الأمن الاجتماعى بالمجتمع، وأهمية دورها فى مواجهة المشكلات التى يعاني منها الأفراد سواء كانت المتمثلة فى الجريمة أو الانحراف أو المساهمة فى وقايتهم من تلك المشكلات، بلاضافة الى دراسة **(Burkhart، 2002)** والتى اكدت على المعوقات التى تهدد تحقيق الأمن الاجتماعى التى تتمثل فى العديد من الظروف منها الفقر، المرض، البطالة، كما أكدت الدراسة أيضاً على تنمية وعى المسئولين والمتخصصين والأفراد بضرورة العمل على تحقيق الأمن الاجتماعى.

وتضيف دراسة (**طلعت السروجى، 2002**) إلى ضرورة المحاولة فى بناء شبكة فاعلة للأمان الاجتماعى للتخفيف من أثر التغيرات العالمية الجديدة، تلك التى تسببت فى اهتزاز تلك الشبكة ودراسة (**Hu Xiaojuan، 2003**) تؤكد كذلك على ضرورة تصميم برامج لتحقيق الأمن الاجتماعى التى يعمل على زيادة الموارد البشرية التى يعمل على تحقيق زيادة الموارد المالية، كما أوضحت دراسة (**Svihulla، 2005**) أن الأمن الاجتماعى يؤثر فى العديد من الجوانب المتعددة للحياة الاجتماعية مثل الجوانب الثقافية، العدل، المساواة وبالتالى إصلاح سياسات الأمن الاجتماعى، كما اوضحت دراسة (**Paskalia، 2007**) ان الامن الاجتماعى من اخطر المسئوليات الاجتماعية التى تنعكس بالايجاب او السلب على افراد المجتمع على الصعيد الامنى، التعليمى، الثقافى، السياسى، الاقتصادى، وغياب السبب الرئيسى للشعور بالخوف، واكدت دراسة (**محمد عبد اللاه، 2007**) على ان هناك دور للخدمة الاجتماعية فى دعم جهود المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الانسان من خلال جهود الاخصائيين العاملين بالمنظمات الذى لديها القدرة على تحقيق الامن الاجتماعى من خلال مواجهة المخاطر التى تهدد الانسان، كما تؤكد ايضا دراسة (**Eriksson، 2008**) على أهمية التعاون بين المنظمات الاجتماعية لتحقيق الاحتياجات الخاصة بالعاطلين عن العمل نتيجة ظروف مرضية أو عجز من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى للفئات التى تعاني من تلك الظروف الخاصة، كما توصلت دراسة (**Habergon، 2009**) الى ان اشتراك العمال المحرومين من الخدمات الاجتماعية فى البرامج التنافسية الموجهة لها تأثير ايجابى على تفاعلهم الاجتماعى وزيادة تكيفهم وان هذه البرامج سواء كانت فردية او جماعية تعمل على دعم ثقتهم بأنفسهم، ودراسة (**Daniel، 2012**) اوضحت كيف يسهم الامن الاجتماعى فى مساعدة لعمالة غير المنتظمة وبناء مجموعة داعمة تمكن المجتمع من الاعتراف والتأكيد على قدرتهم على التغيير وتكوين اعضاء فريق صالح فى المجتمع.

-وانطلاقا مما توصلت الية الدراسات والبحوث السابقة والتى اكدت على اهمية الامن الاجتماعى بأبعادة المختلفة اقتصاديا وصحيا واجتماعيا وبيئيا للعمالة غير المنتظمة داخل المنظمات غير الحكومية، من هنا فقد جاءت الدراسة الراهنة لتناول قضية محورية مفادها

تحديد فعالية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا– كوفيد 19

وفى إطار الطرح السابق يتبين لنا أهمية الدور الذى يمكن أن تسهم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة فى ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى والعالمى، بالإضافة إلى البحث حول التدعيم والتطوير لتنوع المشكلات التى تواجه العمالة غير المنتظمة من خلال المتغيرات العالمية والمحلية، الأمر الذى يتطلب ضرورة الاهتمام بالبرامج التى تتصل بحياتهم وحقوقهم واحتياجاتهم وأساليب الرعاية المقدمة لهم ووسط هذا العدد الهائل من الدراسات والبحوث يقوم الباحث من خلال الدراسة الراهنة والتى اتضح من خلالها معاناة العمالة غير المنتظمة من عدم تحقيق الأمن الاجتماعى.

كما يتضح لنا ايضاً من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة أن الاهتمام بالعمالة غير المنتظمة ليس بجديد فى مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة ولكن هذا الاهتمام ركز على المشكلات التى تواجه العمالة غير المنتظمة المرتبطة بالنواحى الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ، بالإضافة إلى دراسة المعوقات التى تحول دون استفادتها من خدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى اهتمام بعض الدراسات بالحماية المجتمعية والأحوال المعيشية والضغوط الحياتية ... إلخ , ولكن قضايا حقوقهم فى الأمن الاجتماعى من الملاحظ أنه يوجد ندرة فى الاهتمام بها وذلك يمكن أن يرجع إلى حداثة هذه القضايا.

وقد بذلت الدولة جهودًا مضنية في مجالات شتي لتحسين الأحوال المعيشية للسواد الأعظم من المواطنين ذوى الدخول المحدودة وتمكين المواطنين من تحقيق ذاتهم وأن يعيشوا حياة كريمة وذلك في إطار مجموعة من السياسات لسد حاجات ورغبات أفراد المجتمع والتي قد لا تشبعها المنظمات الحكومية وحدها، وفي هذا الإطار تقوم المنظمات غير الحكومية بالعمل على اشباع احتياجات يشبع بها المواطنين حاجات المواطنين وتوفير الأمن الاجتماعي لهم.

وفي هذا الصدد أطلقت جمعية رسالة للأعمال الخيرية حملة "تحدي الخير" في 20 مارس 2020، بمشاركة رجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة للمشاركة في كفالة 100 ألف

أسرة متضررة من تعطيل الأعمال جراء الفيروس، كما اعلن بنك الطعام المصري عن حملة لـ "دعم العمالة اليومية مسؤولية" في 22 مارس الماضي وهي تهدف الى توزيع نصف مليون علبة طعام وحقيبة غذائية للعاملين غير المنتظمين أو غير الدائمين، أما مبادرة مؤسسة صناع الحياة "الناس لبعضها" لتقديم مليون مساعدة آمنة لعمال اليومية في 23 محافظة، تضرروا من انتشار الفيروس عبر سلة غذائية، إعانة مالية، توفير الرعاية الطبية، كما قامت مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، خصصت 40 مليون جنيه لدعم العمالة اليومية والأسر الأكثر احتياجًا و60 مليون جنيه لدعم الجهود الاحترازية للدولة ووزارة الصحة، كما سيتم دعم العاملين بقطاع السياحة ودعم وإغاثة الفئات المتضررة من المسنين والأطفال في دور الرعاية والكشف عن الحالات في القرى الفقيرة والنائية والتجهيزات والإمدادات الطبية، وأما شركة ماونتن فيو للاستثمار العقاري فأطلقت مبادرة "قطار الخير" من خلال حملة يشارك فيها الموظفون في التبرع بمبلغ لأعمال الخير على أن تتبرع الشركة بثلاثة أمثال المبلغ، كما أطلقت مؤسسة العربي لتنمية المجتمع حملة لتوصيل مساعدات غذائية ومادية لكثر من ٣٠ ألف أسرة في أنحاء الجمهورية. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020 ، ص37)

ومن المتوقع أن يُفضي تفشي جائحة COVID-19 إلى خسارة 1,7 مليون وظيفة في المنطقة العربية، كما تؤثر جائحة كورونا على قطاعات اقتصادية عدة في المنطقة العربية أهمها قطاع التصنيع والخدمات، وبالتالي يصبح العمال أكثر تضررًا جراء تداعيات هذا الوباء العالمي فإما أن يخسر العامل وظيفته وإما أن يضطر إلى القبول بظروف عمل قد تكون مجحفة بحقه، كما أن أسر العمالة غير المنتظمة قد تشهد تصاعد التوترات الأسرية نتيجة لتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية الاحتياجات من الغذاء والتغذية ولا ينفصل التعليم عن الحالة الضاغطة التي فرضتها الجائحة على الحياة اليومية للعمالة غير المنتظمة، حيث اضطر أبناء العاملين إلى الدراسة عن بُعد فإمكانية الحصول على حاسوب واستخدامه يوميًا قد يتعذر على أبناء العاملين لارتفاع ثمنه وصعوبة الوصول إلى خدمة الإنترنت لا سيما أثناء فترة العزل.

ونظرًا لما تلقته ولا زالت تتلقاه العمالة غير المنتظمة من طعنات موجعة جراء الانتشار الشرس لفيروس كورونا وما تعانيه هذه الفئة من تبعات صحية وبيئية واقتصادية من جانب وما تقدمه المنظمات غير الحكومية من خدمات للتخفيف من حدة معاناة العمالة غير المنظمة من جانب أثار في ذهن الباحث فكرة دراسة فعالية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2020 ، ص3)

ثانياً: أهمية الدراسة:

1-ترجع اهمية الدراسة إلى ما تمثله العمالة غير المنتظمة من قوى بشرية هائلة، حيث أنها تمثل نسبة كبيرة فى المجتمع ومن ثم لابد من مساعدتها فى كافة النواحى حتى يمكن أن تشارك بفعالية فى برامج التنمية.

2-الاهتمام بقضايا تلك الفئة على المستوى العالمى والمحلى.

3-تمثل العمالة غير المنتظمة قطاع كبير فى المجتمع من جملة سكان جمهورية مصر العربية.

4-إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بتلك الفئة وإجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال.

5-الاهتمام العالمى بقضايا تلك الفئة من خلال دعمها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ... إلخ مع إبراز الدور الهام التى تقوم به العمالة غير المنتظمة.

6-توصيات المؤتمرات الدولية بضرورة إدماج تلك الفئة عملية التنمية عن طريق إشراكها فى المنظمات الحكومية والأهلية لما تتمتع به تلك المنظمات من حركة ومرونة.

7-إبداء الرأى فى المشروعات والقوانين والقرارات المتعلقة بالعمالة غير المنتظمة.

8-ميدان العمالة غير المنتظمة فى ظل الأوضاع والظروف المجتمعية المختلفة اجتماعياً واقتصادياً ... إلخ، يحتاج إلى العديد من البحوث والدراسات العلمية.

9-ندرة الدراسات والبحوث التى تناولت الأمن الاجتماعى فى الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة المرتبطة بالعمالة غير المنتظمة، مما يجعل لهذه الدراسة أهميتها وفرديتها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

ينطلق البحث الراهن من هدف رئيسى مؤداه "**قياس فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا**".

ويمكن تحقيق الهدف الرئيسى من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- قياس فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

2- قياس فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

3- قياس فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

ينطلق البحث الراهن من تساؤل رئيسى مؤداه "**ما فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا**".

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا؟

2- ما فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا؟

3- ما فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا؟

خامسا: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم المنظمات غير الحكومية:

كلمة منظمة مشتقة من الفعل نَظَّمَ ويقال نظم الأشياء نظمًا أي ألفها وضم بعضها إلى بعض وانتظم الشيء أي تألف واتسق وتناظمت الأشياء أي تضامت وتلاصقت والنظيم من كل شيء هو ما تناسقت أجزاؤه على نسق واحد (مجمع اللغة العربية ، 2004 ، ص933)

وتعرف المنظمة بأنها: مجموعة تضم الكثير من الأشخاص والبلدان وما إلى ذلك كي يمكنهم القيام بشيء ما معًا. (Longman Active Study Dictionary, 2004, p463)

ويعد مفهوم المنظمة أحد المفاهيم التي تناولها العديد من المفكرين والباحثين بالتعريف كلٍ في مجاله، فالمدرسة التقليدية عرفت المنظمة بأنها: التكوين أو البناء الهيكلي الذي ينشأ في الأساس عن تحديد العمل وتجميعه وتقسيمه وتعيين السلطات والمسئوليات وإنشاء وتأسيس العلاقات بين الأجزاء المكونة للمنظمة، أما مدرسة العلاقات الإنسانية والسلوكية فعرفتها بوصفها: مجموعة من الافراد ينشطون من أجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة، وعرفتها مدرسة النظم الحديثة بأنها: نظام أو نسق أو وحدات اجتماعية مقصودة لتحقيق أهداف معينة، ويرى علماء التنظيم أن المنظمة: كائن ذو شخصية جماعية إنسانية موحدة لها مظهرها المزدوج، مظهر التنظيم الداخلي ومظهر الشكل الخارجي المميز لها، ومن منظور علماء الاجتماع تعرف المنظمة بأنها: مجموعة من الأحكام والقوانين الراسخة في المجتمع والتي تحدد التصرف والعلاقات الاجتماعية للأفراد والجماعات. (محمد ، 2016 ، ص102)

والمنظمات هي بنيات اجتماعية نشأت على أيدي مجموعة من البشر بهدف انجاز أو تحقيق غايات محددة من خلال الاستعانة بأنشطة مخططة مسبقًا ومنسقة بطريقة تحقق غايات المنظمة وتتم هذه الأنشطة من خلال تضافر الجهود البشرية والموارد المادية المتاحة.(ناجي ، 2015 ، 166)، ويعرف ماهر أبو المعاطي المنظمة الاجتماعية بأنها: نسق اجتماعي له بناء ووظيفة بينه وبين البيئة المحيطة به تتفاعل لتحقيق أهداف محددة النسق والبيئة.(علي 2006 ، ص317) أما تالكوت بارسونز فيعرفها بأنها: وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تبنى ويعاد بناؤها بقصد تحقيق أهداف معينة.(بدوي ، 2009 ، ص10) ويعرفها آخرون بأنها: كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو كليهما معًا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير مادي.(خزام ، 2009 ، ص10)

أما المنظمات غير الحكومية فيعرفها قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية بأنها: منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية وليس بغرض الحصول على الربح ويضم هذا

المصطلح من الناحية العلمية المؤسسات التي تدعم ماليًا من الحكومة، فهي عبارة عن مؤسسات خاصة واجتماعية وتطوعية بشرط ألا تهدف للربح.(Robert L, 1987, p108) ويعرفها البعض بأنها: كيانات يؤسسها المواطنون من أجل المشاركة في الشأن العام من خلال مبادرات حرة مستقلة سواء على النطاق المحلي المحدود أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي فهي من حيث المبدأ تعبر عن إرادة المجتمع والمواطنين. (مصطفى ، 2007 ، ص13)

وتعرف المنظمات غير الحكومية أيضًا بأنها: تلك المنظمات غير الهادفة للربح التي تكون محلية أو قومية وتهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع وتعتمد على الجهود التطوعية وتمويلها ذاتي وتطوعي.(Felice, 1995, p172) ويقصد بها أيضًا: هيئات شكلت لتعبر عن إرادة المجتمع أو الجماعات لتقابل حاجات مادية أو معنوية أو حاجات تظهر نتيجة للظروف والعوامل الاجتماعية الموجودة في البيئة، كما تعرف بأنها: مجموعة من الناس بينهم تفاعل في الأدوار التي يؤدونها على أساس مجموعة من القواعد ولهم موارد من خلالها يتم تحقيق الأهداف الموضوعة والمحددة والتنسيق بين هذه الأهداف لتحقيق الهدف العام.(قاسم وآخرون 1993 ، ص103 ، 104) وقد اتفق جمع غفير من المهتمين بالمنظمات غير الحكومية على مجموعة من السمات التي تحدد وتعرف هذا المفهوم منها: (محسن ، 2007 ، ص1665)

أ-أنها مجموعة من المنظمات غير الهادفة إلى الربح تسعى إلى تحقيق النفع العام وأحيانًا تحقيق مصالح أعضائها.

ب-أنها منظمات طوعية إرادية أنشئت بمبادرات من المواطنين وبمشاركتهم.

ج-أنها منظمات إذا حققت أرباحًا من أنشطتها تستثمرها فيما يحقق أهدافها ويعزز نشاطها.

2- مفهوم الأمن الاجتماعي:

عرّف المعجم الوجيز الأمن بأنه: الطمأنينة وعدم الخوف، ويقال أمن الشر أي سلم منه. (مجمع اللغة العربية ، 1992 ، ص25) ويعرّف الأمن بأنه: تلك الحالة التي يكون فيها الإنسان محميًا من المخاطر التي تهدده، ويعرّف أيضًا بأنه: الإحساس بالطمأنينة التي

يشعر بها الفرد سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها(علو 2018)، وذكر بطرس غالي أن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي فحسب ولا يمس فقط سيادة الدولة وسلامتها ووحدتها الإقليمية بل يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي والخارجي معًا (أحمد، نصيرة 2016 ، ص70) وتتعدد عناصر الأمن البشري، ومنها:

أ) **الأمن الاقتصادي:** انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتمتين بناها الذاتية، وفي هذا السياق يقول روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقًا في كتابه المعنون بـ (جوهر الأمن): "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها وليس النشاط العسكري وإن كان يتضمنه إن الأمن هو التنمية، فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة". نتيجة لهذا التحول في المفهوم الدولي للأمن الوطني أو القومي من جهة ونتيجة التحديات الاقتصادية المتفاقمة والمتجددة باستمرار التي يواجهها عالم اليوم من جهة أخرى اتجه الاستراتيجيون في العالم إلى اعتبار مسألة الأمن الاقتصادي للدول كفاعل أساسي في توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية من دبلوماسية أو عسكرية.(علو، مرجع سبق ذكره)

ب) **الأمن الغذائي:** يعد محور اهتمام الأمن الغذائي تأمين الحاجات الأساسية وضمان ما يكفل ذلك سواء مالياً أو من حيث الوصول لمصادر الغذاء، وتشير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2014)

ج) **الأمن الصحي:** يعرف الأمن الصحي بأنه: التحضيرات والفعاليات التي تؤدي إلى تقليل التهديدات الصحية العامة للأفراد والمجتمع على كافة المستويات الشخصية والمحلية والعالمية والتي تختلف من بلد إلى بلد آخر حسب تطور هذه البلدان الاجتماعي-الاقتصادي ومدى تقدم الوضع الصحي فيها.(http://newsabah.com) ويشير محمد الشحات درويش أن الأمن الصحي هو: المحافظة على الصحة العامة لدى مجتمع ما والعمل على وقايته من الأمراض. (درويش 2001 ، ص651)

د) **الأمن البيئي:** يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث استراتيجيات وآليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين في إثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغير المناخ. ويجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها السلبي على البيئة هذا من جهة ومن جهة أخرى يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، وبالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة والتي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة والمجتمع، بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة والمجتمع الإنساني، ويرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة. (دير ، 2014 ، ص 25 ، 26)

هـ) **الأمن السياسي:** ذكر تقرير التنمية البشرية لعام (1994) أن الأمن السياسي هو: الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة. (سلمى 2010 ، ص16) أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 كان أكثر وضوحًا حينما حدد أن الأمن يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه، فهو لا يقف عند انعدام الصراعات بل يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحو الحد من الفقر

وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية وكل ذلك يمثل ركائز مترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان. (المدني https://repository.nauss.edu.sa)

و) **الأمن الإنساني:** يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد، ويرى المفهوم أن أية تدخلات سياسية يجب أن يكون الهدف منها هو أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة آمنة ولكن يفتقر بعض أفرادها إلى الأمن لظروف عديدة كالاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتنوعة أو لظروف طبيعية أو مناخية تشكل تحدياً لهم **أو** لصراعات ونزاعات انفصالية مما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية ودولية وفي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة عام 1999م بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة، هي:(www.policemc.gov.bh)

- انعدام الاستقرار المالي.
- غياب الأمن الوظيفي والذي يتمثل في عدم استقرار الدخل.
- غياب الأمن الصحي وذلك لانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة.
- انعدام الأمن الثقافي وذلك بانعدام التكافؤ بين الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة.
- غياب الأمن الشخصي وذلك بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير.
- غياب الأمن البيئي بانتشار التلوث والاحتباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية.
- انعدام الأمن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدمار والعنف والقتل الجماعي الذي يصل لدرجة الإبادة.

و) **الأمن الاجتماعي:** يهدف إلى مواجهة المخاطر الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما وينضم إلى ذلك الأمن الثقافي أيضًا، ويعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني ومؤشرًا على الاستقرار والازدهار والتقدم في

الوطن، ويرى بعض الخبراء أن الأمن الاجتماعي يعنى ببساطة سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلة في التهديدات العسكرية أو البلطجة داخل المجتمع من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات، مما يعد مؤشرًا خطيرًا لافتقاد الأمن الاجتماعي وبقدر حاجة المجتمع للأمن الاجتماعي تكون حاجته لمقوماته وركائزه الأساسية التي تسهم في توفير الأمن، وبناء المجتمعات الحديثة وعاملًا مهمًا في تقدم الأمم ورقيها، فالمجتمع الذى يتوافر فيه الأمن والأمان ينعكس ذلك على سلوكياته ومنجزاته ودرجة تقدمه ورقيه، حيث أن ذلك يبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزًا للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية. (عبدالصمد https://web2.aabu.edu.jo)

والمتأمل في الأهداف الإنمائية للألفية يجد أنها انصبت حول عناصر ومقومات الأمن الاجتماعي الفئات المهمشة والتي تمثل العمالة غير المنتظمة إحداها إن لم تكن أهمها على الإطلاق، حيث أسفر مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 عن أهداف سبعة بالإضافة إلي هدف ثامن يتعلق "بإقامة شراكه عالمية من التنمية"، وأخذت تُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية وهي: (James M, 2013, p12)

-القضاء علي الجوع والفقر المدقع.

-تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

-تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

-تحسين صحة الأمهات.

-تخفيض معدل وفيات الرضع.

-ضمان الاستدامة البيئية.

-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

-تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وباستقراء الأهداف الإنمائية للألفية سالفة الذكر نجد أنها انصبت على كل ما يحقق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة سواء كان ذلك من النواحي الاقتصادية أو الصحية أو البيئية، وذلك حفاظًا على توازن المجتمع واستقراره من جهة، وضمانًا لحماية الأمن البشري

حال وقوع الكوارث والأزمات عامة والصحية منها خاصة انطلاقًا من أن العنصر البشري أثمن ما في الوجود، وأنه وبالاطلاع على إطار أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نجد أنه تناول جزءًا في غاية الأهمية يرتبط بموضوع البحث الراهن والمتعلق بالأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة جراء حدوث الأزمات الصحية (فيروس كورونا مثلًا)، حيث ربط بين الأمن الاجتماعي للإنسان والأمن الصحي وجوانب أخرى من الأمن البشري، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1) يوضح إطار الأهداف والغايات الصحية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (منظمة الصحة العالمية 2015 ، ص5)

الغاية 3- 8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.	
البرنامج غير المكتمل للأهداف الإنمائية للألفية.	3-1: خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية. 3-2: وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال التي يمكن تفاديها. 3-3: وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي والوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى. 3-7: ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.
الغايات الجديدة في أهداف التنمية المستدامة.	3-4: تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين. 3-5: تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد وعلاجها. 3-6: خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف. 3-9: الحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة.

الغاية 3- 8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الحيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.	
الغايات التي تعد وسائل تنفيذ، أهداف التنمية المستدامة.	3-أ: تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ. 3-ب: توفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية للجميع، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية. 3-ج: زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا الميدان في البلدان النامية. 3-د: تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.
التفاعلات مع أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية وسائر الأهداف الاجتماعية والبيئية والهدف 17 المعني بوسائل التنفيذ.	

3- مفهوم العمالة غير المنتظمة:

يعرف العامل في قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي بأنه: كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدى صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه سواء كان عمله دائماً أو مؤقتاً أو عرضياً أو موسمياً أو يعمل لحساب نفسه أو لحساب الغير في حرفة أو مهنة عمالية.(قانون رقم 213، 2017، ص7)

ويقصد بالعمالة غير المنتظمة: العامل الذى يعمل فترة من الوقت في أحد المشروعات ولا يعمل فترات أخرى وليس مسجل في بيانات العاملين في مكان العمل (الشركة مثلًا) وغير مؤمن عليه، والعمالة غير المنتظمة ليست موجودة في قطاع المقاولات فقط وإنما في قطاعات الزراعة والصيد والمحاجر ومجالات أخرى كثيرة (حسني 2020 (https://almalnews.com

ووفقًا لقرار وزارة القوى العاملة المصرية رقم 162 لسنة 2019 فإن العمالة غير المنتظمة هم أصحاب المهن المشار إليها في المادة الثانية من القرار الوزاري، وهم جميع

العمال الموسميين والمؤقتين وعلى الأخص: (وزارة القوى العاملة، قرار رقم 162، 2019 ، ص6 ، 7)

1- **عمال المقاولات:** على سبيل المثال (النجار- الحداد- الكهربائي- السباك الصحي- اللحام- النقاش- البنّاء- عامل وضع الطبقات العازلة- سائق معدات ميكانيكية- المبلط- عامل الخرسانة- عامل حفر الآبار- عامل قطع ونحت الأحجار- عامل زجاج- عامل التركيب والإصلاح والصيانة- عامل تشغيل الماكينات والمعدات- المبيض العامل العادي- عمال الخدمات ..... إلخ.

2- **عمال الزراعة الموسميون:** على سبيل المثال (العاملون في الحقول- الحدائق- البساتين- أو في أراضي الاستصلاح الزراعي- أو في مشروعات تربية الماشية- أو الحيوانات الصغيرة- الدواجن- المناحل- أو في محطات فرز وتعبئة الفاكهة والخضروات)، ويعتبر في حكمهم من يعملون لدى الغير في الأعمال الآتية:

أ) تنظيف البذور وتنقيتها.

ب) الري والصرف وإنشاء وصيانة وتطهير مرافقها وحفر الآبار الارتوازية.

ج) العاملون في الصناعات القائمة على الخدمات الزراعية في المناطق الريفية كصناعات الخوص والألياف وقش الأرز.

د) عمال محالج الأقطان.

3- عمال الصيد على المراكب لدى الغير والاستزراع السمكي والزريعة ومن في حكمهم.

4- عمال الموانئ العاملون بالموانئ البحرية داخل المياه الإقليمية والجافة والموانئ النهرية ومن بينها الأعمال الآتية (نجارة السفن- لحام- فك وتربيط الحاويات- عمال ساحات تستيف- الراشمة والدهان- تحميل وتعتيق- صيانة وتموين السفن والكراكات والحفارات- صيانة لانشات وفلايك ..... إلخ.

سادسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة: يتحدد نوع الدراسة وفقا للهدف الذى تسعى الية وتهدف الدراسة الراهنة الى قياس فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة

غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا- كوفيد 19 بالتالى تنتمي الدراسة الراهنة إلي نمط الدراسات التقييمية.

2- **المنهج المستخدم:** يرتبط المنهج الملائم للدراسة ارتباطا وثيقا بكل من موضوع الدراسة من جهة وأهدافة من جهة اخرى، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى باستخدام العينة لاعضاء مجالس الادارات بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بتحقيق الامن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة.

3- **أدوات الدراسة:** إتساقاً مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد اعتمد الباحث على استمارة قياس "فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا".

-وقد اعتمد الباحث في تصميم الاداة على:

اولا: خطوات إعداد أداة الدراسة: يسعى الباحث من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا، وقد تكون المقياس من البيانات الأولية المتمثلة في الاسم، والنوع (ذكر أو أنثى)، والسن (أقل من 30 سنة، من 30 إلى أقل من 40 سنة، من 40 إلى أقل من 50 سنة، من 50 سنة فأكثر)، الحالة التعليمية (يقرأ ويكتب، مؤهل متوسط، مؤهل عالي، دراسات عليا)، الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل)، المنصب الذي تشغله بمجلس الإدارة (رئيس مجلس إدارة، نائب رئيس مجل إدارة، أمين صندوق، سكرتير المجلس، عضو مجلس إدارة)، ومدة العضوية بمجلس الإدارة (أقل من 5 سنوات، من 5: 10 سنوات، من 10 إلى 15 سنة، 15 سنة فأكثر).

-ولقد أمكن من خلال ذلك تحديد الأبعاد الأساسية للقياس وعددهم (3) أبعاد وإعداد صياغة لعدد من العبارات بالإضافة إلى البيانات الأولية، ثم قيام الباحث بتصنيف العبارات على ثلاث أبعاد أساسية للمقياس وهي:

- **البعد الأول:** فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا ويتكون من (25) مفردة.

- **البعد الثاني:** فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا ويتكون من (24) مفردة
- **البعد الثالث:** فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا ويتكون من (18) مفردة
- وقد تم الاعتماد على مفتاح التصحيح:(نعم = 3)،(إلى حد ما =2)، (لا= 1)
- **في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم إعداد أداة الدراسة الميدانية وقد مرت إعداد هذه الأداة بالمرحلتين التاليتين:**

أ- **إعداد أدوات الدراسة:** قد استعان الباحث في إعداد الاداة بما يلى:

- الاطلاع على الكتابات النظرية والتراث النظرى والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع القياس.
- الاطلاع على مجموعة من المقاييس والاستمارات التى تتمشى مع أهداف الدراسة، وذلك للتعرف على الأبعاد الرئيسية للمقياس محل الدراسة.
- الاعتماد على نتائج الدراسة الاستطلاعية التى قام بها من مقابلات سواء مع الخبراء فى مجال إعداد المقاييس والمهنيين بموضوع القياس (تحقيق الأمن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة).

ب-**تحكيم أداة الدراسة وإجراء التعديلات المطلوب:** قام الباحث بإعداد الأداة فى صورتها الأولية متضمنة المتغيرات الأساسية السابقة، وعرضها على السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية للوقوف على مدى مناسبة كل مفردة من مفردات الأداة لتحقيق هدف الدراسة وعددهم إثنى عشر (12) من المحكمين للاستفادة من آرائهم فى عملية تصميم عبارات الأداة والحكم عليها.

ج- **ثبات أداة الدراسة:** لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام التحليل الإحصائي لمفردات الأداة وذلك لقياس مدى ثباتها وذلك باستخدام برنامج **SPSS** (رجاء محمود أبو علام، 2003، 335)، وذلك من خلال استخدام:

- طريقة ألفا كرونباخ
- طريقة التجزئة النصفية

-وقد حرص الباحث على استخدام أكثر من طريقة لضمان قياس ثبات المقياس وذلك على الوجه التالي:

لدراسة ثبات هذا المقياس قام الباحث بإدخال الدرجات الخام لكل مفردة من مفردات المقياس على برنامج **SPSS**، وتم تجزئة مفردات المقياس إلى نصفين متكافئين – مفردات زوجية، وفردية – وقد حصل الباحث على معامل الثبات بين نصفي المقياس وتم معالجة معامل الثبات بمعامل Guttman وجاءت النتائج كما يلي.

جدول (2) ثبات المقياس

المحور	معامل الفا كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية (معامل جيتمان)
البعد الأول: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.708	0.716
البعد الثاني: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.706	0.705
البعد الثالث: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.831	0.867
الكل	0.757	0.727

من الجدول السابق يُلاحظ أن ثبات المقياس وأبعاده تراوح ما بين (0.705) و (0.867) وذلك في كل المحاور والمقياس ككل وهذا ينم على معامل ثبات كبير للمقياس.

ثانيا: صدق أداة الدراسة: يقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه فلا تقيس شيئا غيره أو بالإضافة إليه وقد اعتمد الباحث على صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، وكذلك الصدق الذاتي(الإحصائي) وصدق الاتساق الداخلي لمعرفة صدق المقياس.

أ) **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** وهو ما قام به الباحث بعرض بنود المقياس على المحكمين لمعرفة مدى صدقه في قياس ما وضع له، حيث أوضح الباحث فيه ما يلي:

- مدى مناسبة المقياس لتحقيق هدف الدراسة (الصدق المنطقي – صدق المضمون)
- مدى ملائمة المقياس للعينة الموجهة إليها.
- مدي سلامة الصياغة اللغوية والعلمية لكل مفردة من مفردات المقياس (الصدق الظاهري).

ثم قام الباحث بإجراء التعديلات للبنود في ضوء مقترحاتهم تمهيدًا لإعداد المقياس في صورته النهائية وذلك بعد تعديل البنود التي تحتاج إلى إعادة صياغة وحذف العبارات غير مناسبة وإضافة عبارات أخرى يمكن الاستفادة منها.

ب) **الصدق الإحصائي:** ويشمل الصدق الذاتي ويقصد به "صدق الدراسات التجريبية للاستبانة بالنسبة للدراجات الحقيقية التي خلصت من شوائب أخطاء القياس" ويحسب الصدق الذاتي بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي: حيث إن معامل الثبات للمقياس= $\sqrt{0.927}$ =0.963 أي أن الصدق بنسبة عالية.

جدول (3) الصدق الاحصائي للمقياس

المحور	معامل الفا كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية (معامل جيتمان)
البعد الأول: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.708	0.841
البعد الثاني: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.706	0.840

البعد الثالث: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا	0.831	0.912
الكل	0.757	0.870

يتضح من من الجدول السابق أن الصدق الاحصائي للمقياس كبير حيث تراوح ما بين (0.706) و (0.912) وهذا ينم على صدق كبير للمقياس.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد أن تم تطبيق المقياس قام الباحث بتفريغ الإجابات التي تم الحصول عليها في جداول إكسيل أعُدّت لهذا الغرض وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في معالجة البيانات:

1) حساب تقدير تكرارات استجابات أفراد العينة لكل بند من بنود المقياس وتحويلها إلى الدرجات المقابلة، وقد افترض الباحث الدرجات المقابلة لكل بديل من البدائل كما يلي:(نعم = 3)،(إلى حد ما =2)، (لا = 1).

2) تم استخدام برنامج SPSS للمعالجة الإحصائية؛ حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس.
- طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس.
- معامل الالتواء والتفلطح لقياس التوزيع الاعتدالي لاستجابات عينة الدراسة.
- تحليل التباين لدراسة الفروق بين استجابات العينة على المقياس.
- اختبار (ت) لدراسة الفروق بين عينين مستقلتين.

4- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** أجريت الدراسة بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بتحقيق الامن الاجتماعى للعمالة غير المنتظمة فى ظل جائحة كورونا بمحافظة الإسماعيلية وهم كالتالى:

-جمعية تنمية المجتمع بالقصاصين -جمعية تنمية المجتمع المحلى بام حبيب

-جمعية تنمية المجتمع المحلى بابوعاشور -جمعية تنمية المجتمع بابوشاهين

-جمعية تنمية المجتمع المحلى بالسبع ابار الغربية-جمعية الحمد لتنمية بالاسماعيلية

-جمعية تنمية المجتمع المحلى بالعباسى - جمعية تنمية المجتمع بالتل الكبير

- جمعية تنمية المجتمع بابوصوير - جمعية تنمية المجتمع بالسبع ابار الشرقية

- جمعية العروة الوثقى بالقنطرة غرب - جمعية البيروة للتنمية الاجتماعية.

- **مبررات اختيار المجال المكانى:**

1-تعتبر تلك المنظمات على مستوى محافظة الاسماعيلية القائمة بتقديم الخدمات للعمالة غير المنتظمة.

2-حصول الباحث على الموافقة بتطبيق الدراسة بالمنظمات السابقة.

3-موافقة ادارة المنظمات على التعاون مع الباحث وترحيبهم باجراء الدراسة الحالية.

ب-**المجال البشري:** بلغ مجتمع الدراسة (107) مفردة من أعضاء مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية، **والتي تنطبق عليهم الشروط التالية:**

- أن يكون مضى فترة عمل في هذا المجال لا يقل عن خمس أعوام على الأقل.
- أن يكون منتظم في حضور الأنشطة التي تنفذ في المنظمة بشكل إيجابي.
- أن يكون مشاركًا في البرامج التي تقدمها المنظمة المعنية بتقديم الخدمات للفئات الغير قادرة مثل العمالة غير المنتظمة.
- أن يكون لديه الاستعداد للمشاركة في إجراء الدراسة.

ج-**المجال الزمني:** الفترة الزمنية التى استغرقها الباحث فى إجراء الدراسة الميدانية شهر ونصف بدأت من 2021/7/15 إلى 2021/8/25.

سابعا: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها: يسعى الباحث في هذا الجزء إلى تحديد فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي والأمن الصحي والأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

-**المحور الاول: النتائج المرتبطة بخصائص عينة الدراسة:**

جدول (4) توزيع العينة وفقاً للنوع

السن	العدد	النسبة المئوية
ذكور	58	54.21
إناث	49	45.79
المجموع	107	100.00

يتضح من الجدول السابق تفوق نسبة الذكور على الإناث حيث جاءت نسبة الذكور 54.21% والإناث 45.79% .

جدول (5) توزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

السن	العدد	النسبة المئوية
أعزب	40	37.38
متزوج	34	31.78
مطلق	14	13.08
أرمل	19	17.76
المجموع	107	100

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من العينة أعزب بنسبة 37.38% تليهم المتزوجين بنسبة 31.78%.

جدول (6) توزيع العينة وفقاً للسن

السن	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	37	34.58
من 30 إلى أقل من 40 سنة	42	39.25
من 40 إلى أقل من 50 سنة	16	14.95
أكثر من 50 سنة	12	11.21
المجموع	107	100

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من العينة هم الفئة العمرية من 30–40 سنة تليهم الفئة أقل من 30 سنة، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة الأكثر من 50 سنة.

جدول (7) توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	8	7.48
مؤهل متوسط	27	25.23
مؤهل عالي	48	44.86
دراسات عليا	24	22.43
المجموع	107	100

يتضح من الجدول السابق وجود عدد كبير نسبياً من الحاصلين على دراسات عليا ومؤهل جامعي مقارنة بالمؤهل المتوسط حيث جاءت في المرتبة الأولى الحاصلين على مؤهل عالي بنسبة 44.86 %يليهم الحاصلين دراسات عليا 22.43 % تليهم الحاصلين على مؤهل متوسط، ويأتي في المرتبة الأخيرة يقرأ ويكتب.

-المحور الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

-البعد الأول: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

جدول (8) فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر المبحوثين وقام الباحث بترتيب العبارات وفقاً لأعلى المتوسطات

ن =107

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	تبسيط إجراءات الحصول على القروض الصغيرة.	21	19.63	36	33.64	50	46.73	185	1.73	0.77	15
2	توسيع انتشار المشروعات الصغيرة لتصل إلى أكبر عدد ممكن.	20	18.69	60	56.07	27	25.23	207	1.93	0.66	13
3	التوعية بدور المشروعات الصغيرة في إدرار الدخل.	10	9.35	14	13.08	83	77.57	141	1.32	0.64	17
4	توفير أعمال لدى الغير تناسب مهارات العامل.	5	4.67	13	12.15	89	83.18	130	1.21	0.51	18
5	التدريب التحويلي للعامل على أعمال تدر دخل للأسرة.	12	11.21	16	14.95	79	73.83	147	1.37	0.68	16
6	العمل على توفير فرص عمل وفق الخبرات السابقة للعامل.	0	0	9	8.41	98	91.59	116	1.08	0.28	19
7	التشجيع المستمر على الانخراط في المشروعات	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	المتوسطة.										
8	توفير أفكار لمشروعات صغيرة تناسب الأسر المتضررة من الفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20
9	تدبير المنح المالية لأسر العمالة غير المنتظمة المستحقة للدعم.	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20
10	تشجيع رجال الأعمال على المساعدة المالية للعمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20
11	وضع برامج تستهدف تحسين نوعية حياة العمالة غير المنتظمة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0	9
12	توفير بعض الاحتياجات الغذائية لأسر العمالة غير المنتظمة.	0	0	88	82.24	19	17.76	195	1.82	0.38	14
13	إعفاء أبناء العمالة غير المنتظمة من المصروفات الدراسية.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
14	توفير المعونات الشتوية لأسر العمالة غير المنتظمة الأكثر احتياجًا.	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20
15	المساهمة في تكاليف زواج أبناء العمالة غير المنتظمة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
1	تشجيع رجال الأعمال	10	100	0	0	0	0	321	3	0	1

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
6	وميسوري الحال على البذل والعطاء.	7									
17	منح قروض دوارة للمشروعات الحرفية والتجارية.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
18	تأسيس وتشغيل وحدات إنتاجية مدرة للدخل.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
19	حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك.	0	0	0	0	107	100	107	1	0	20
20	توسيع فرص حصول العمالة غير المنتظمة على الخدمات الأساسية.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
21	تخفيض رسوم استهلاك أسر العمالة غير المنتظمة للخدمات.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
22	دعم المشروعات التي تتبناها العمالة غير المنتظمة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0	1
23	توفير خدمات الدعم الفني لمشروعات العمالة غير المنتظمة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0	9
24	تسويق منتجات مشروعات العمالة غير المنتظمة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0	9
25	العمل على تسعير المنتجات الغذائية وضبط	0	0	107	100	0	0	214	2	0	9

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
	الأسواق.										
المجموع		924	34.54	664	24.82	1087	40.64	5187			
المتوسط العام									1.94		
الدرجة النسبية لقياس قوة البعد								64.64			

تشير نتائج الجدول السابق الى فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا، حيث بلغت القوة النسبية للبعد الفرعي الأول (64.64%)، وبمتوسط حسابي (1.94)، ومن خلال هذه العبارات تم التأكيد على ضرورة إعفاء أبناء العمالة غير المنتظمة من المصروفات الدراسية، والمساهمة في تكاليف زواج أبناء العمالة غير المنتظمة، وتشجيع رجال الأعمال وميسوري الحال على البذل والعطاء، ومنح قروض دوارة للمشروعات الحرفية والتجارية، وتأسيس وتشغيل وحدات إنتاجية مدرة للدخل، وتوسيع فرص حصول العمالة غير المنتظمة على الخدمات الأساسية، تخفيض رسوم استهلاك أسر العمالة غير المنتظمة للخدمات، ودعم المشروعات التي تتبناها العمالة غير المنتظمة، حيث جاءت هذه العبارات بمتوسطات مرتفعة بمتوسط (3) مما مما يدل على تأكيد عينة الدراسة على ضرورة وضع برامج تستهدف تحسين نوعية حياة العمالة غير المنتظمة، وتوفير خدمات الدعم الفني لمشروعات العمالة غير المنتظمة، تسويق منتجات مشروعات العمالة غير المنتظمة، والعمل على تسعير المنتجات الغذائية وضبط الأسواق، وتوسيع انتشار المشروعات الصغيرة لتصل إلى أكبر عدد ممكن، وتوفير بعض الاحتياجات الغذائية لأسر العمالة غير المنتظمة، وتبسيط إجراءات الحصول على القروض الصغيرة، حيث جاءت متوسط الاستجابة عن هذه العبارات ما بين 1.73 إلى 2 وهي متوسطات مرتفعة، إلا انه يوجد قصور بصورة كبيرة في بعض الممارسات والتي تتمثل في التدريب التحويلي

للعامل على أعمال تدر دخل للأسرة، والتوعية بدور المشروعات الصغيرة في إدرار الدخل، وتوفير أفكار لمشروعات صغيرة تناسب الأسر المتضررة من الفيروس، وتدبير المنح المالية لأسر العمالة غير المنتظمة المستحقة للدعم، حيث جاءت متمتوسط استجابات هذه العبارات إلى (1) وهي تعني (لا).

-البعد الثاني: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

جدول (9) فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر المبحوثين ، وقام الباحث بترتيب العبارات وفقاً لأعلى المتوسطات

ن =107

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	المشاركة في تكوين قاعدة بيانات دقيقة بالعمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
2	تغطية العمالة غير المنتظمة بخدمات التأمين الصحي.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
3	العمل على توفير الأدوية اللازمة للمصابين بالفيروس من العمال.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
4	توعية العمالة غير المنتظمة بأهمية الاشتراك في التأمين الصحي.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
5	المشاركة في دعم الكمامات الآمنة للعمال.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
6	التعاون والتكامل مع الهيئة القومية للتأمين الصحي لتبادل قواعد بيانات العمالة غير المنتظمة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
7	متابعة مدى تغطية العمالة غير المنتظمة بشبكة التأمين الصحي.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
8	حث العمالة غير المنتظمة على الالتزام بالإجراءات الاحترازية.	0	0	107	100	0	0	214	2	0

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
9	العمل توفير خدمات صحة الأم لأسر العمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
10	العمل على توصيل أمصال التحصين ضد الفيروس إلى العمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
11	تبصير العمال بأساليب الوقاية من الفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
12	توعية العمالة غير المنتظمة بأهمية التحصين ضد الفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
13	العمل على توفي خدمات صحة الطفل لأسر العمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
14	المشاركة في توفير ودعم خدمات الصحة الوقائية ضد الفيروس للعمال.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
15	تيسير إجراءات الفحص الطبي للعمالة غير المنتظمة.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
16	تبصير العمالة غير المنتظمة بأساليب الوقاية من الفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
17	توجيه المعالة غير المنتظمة إلى الجهات التي تقدم الرعاية الطبية ضد الفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
18	توسيع فرص وصول العمالة غير المنتظمة إلى الخدمات الطبية بالمستشفيات الحكومية.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
19	حث العمالة غير المنتظمة على الالتزام بمواعيد جرعات الأمصال المضادة للفيروس.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
20	تصميم وتوزيع لوحات إرشادية حول الوقاية من الفيروس بالمناطق المختلفة، بأساليب مناسبة لتوصيل المعلومة لجميع الفئات.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
21	المساهمة في تجهيز المستشفيات بالأجهزة الطبية اللازمة لعلاج المصابين بالفيروس من العمال.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
22	توفير الأمصال الطبية للوقاية من الفيروس لأسر العمالة غير المنتظمة بالمجان.	107	100	0	0	0	0	321	3	0

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
23	دعم الخدمات الطبية المقدمة للعمالة غير المنتظمة الصابين بالفيروس بالمستشفيات الخاصة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
24	توفير بعض سيارات إسعاف لنقل المصابين بالفيروس من العمال إلى المستشفيات.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
	المجموع	321	13	856	33	1391	54	4066		
	المتوسط العام								1.58	
	الدرجة النسبية لقياس قوة البعد						52.78			

تشير نتائج الجدول السابق ان فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الصحي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا جاءت أقل ضعيفة في مجملها، حيث بلغت القوة النسبية للبعد الفرعي الثاني (52.78%)، وبمتوسط حسابي (1.58)، ومن خلال هذه النتائج يُلاحظ تأكيد عينة الدراسة على ضعف المشاركة في تكوين قاعدة بيانات دقيقة بالعمالة غير المنتظمة، وضعف العمل توفير خدمات صحة الأم لأسر العمالة غير المنتظم، ووجود قصور في العمل على توصيل أمصال التحصين ضد الفيروس إلى العمالة غير المنتظمة، وضعف تبصير العمال بأساليب الوقاية من الفيروس، وقلة توعية العمالة غير المنتظمة بأهمية التحصين ضد الفيروس وضعف المساهمة في تجهيز المستشفيات بالأجهزة الطبية اللازمة لعلاج المصابين بالفيروس من العمال، حيث اتجهت عينة الدراسة في إلى (لا) في هذه العبارات بمتوسط (1)، وقد اكدت العينة على وجود لوحات إرشادية وتوفير الأمصال وبعض الخدمات الطبية

-البعد الثالث: فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا.

جدول (10) فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر المبحوثين للإجابة عن التساؤل الثالث، وقام الباحث بترتيب العبارات وفقاً لأعلى المتوسطات

ن =107

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تنمية الوعي المجتمعي بأهمية برامج الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
2	تهيئة العمال لتطبيق الأساليب الوقائية للتعامل مع الفيروس.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
3	توعية العمالة غير المنتظمة بكيفية المحافظة على البيئة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
4	التعاون مع جهاز تنظيم إدارة المخلفات كإجراء وقائي من الإصابة بالفيروس.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
5	تبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من المخلفات.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
6	الاتفاق مع الجهات المختصة على أماكن محددة لتجميع المخلفات وإرشاد المواطنين إليها.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
7	حث العمال على الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
8	التعاون مع الجهات المختصة في نقل المخلفات إلى المدافن الصحية.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
9	تبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من الكمامات بعد استخدامها.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
10	التعاون مع الجهات المختصة في تطبيق قوانين حماية البيئة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0

م	العبارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
11	تعزيز المشروعات البيئية حفاظًا على صحة العمال.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
12	المشاركة في توفير مستلزمات التطهير للمنشآت العمالية.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
13	الاهتمام بالتعليم البيئي للعمالة غير المنتظمة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
14	تدريب العمالة غير المنتظمة وتنمية قدراتهم على العمل بالمشروعات البيئية.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
15	دعم وتعزيز عمليات التطهير الدوري لشوارع المناطق كثيفة العمالة.	0	0	107	100	0	0	214	2	0
16	المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات البيئية الصغيرة.	107	100	0	0	0	0	321	3	0
17	دعم وتوفير وسائل الوقاية من انتشار الفيروس بين العمالة غير المنتظمة	0	0	0	0	107	100	107	1	0
18	تهيئة العمالة غير المنتظمة للتعايش مع الوضع البيئي الراهن.	0	0	0	0	107	100	107	1	0
المجموع		749	39	749	39	428	22	4173		
المتوسط العام									2.17	
الدرجة النسبية لقياس قوة البعد								72.22		

تشير نتائج الجدول السابق ان فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي للعمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا جاءت عالية، حيث بلغت القوة النسبية للبعد الفرعي الثالث (72.22%)، وبمتوسط حسابي (2.17)، حيث أن عينة الدراسة أكدت على وجود فعالية في دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الوعي المجتمعي بأهمية برامج الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وتهيئة العمال لتطبيق الأساليب الوقائية للتعامل مع الفيروس، وتوعية العمالة غير المنتظمة بكيفية المحافظة على البيئة، والتعاون مع جهاز تنظيم إدارة المخلفات كإجراء وقائي من الإصابة

بالفيروس، وتبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من المخلفات، وحث العمال على الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي، والمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات البيئية الصغيرة.، حيث جاءت هذه العبارات في المقدمة بمتوسط استجابة (3)، واكدت أيضا العينة على فعالية بعض الأدوار بصورة متوسطة مثل الاتفاق مع الجهات المختصة على أماكن محددة لتجميع المخلفات وإرشاد المواطنين إليها، وتبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من الكمامات بعد استخدامها، والتعاون مع الجهات المختصة في تطبيق قوانين حماية البيئة، و تعزيز المشروعات البيئية حفاظًا على صحة العمال حيث جاءت متوسط الاستجابات (2) وهي تعني إلى حد ما، إلا أن العينة أشارت إلى وجود قصور بشكل ملحوظ في التعاون مع الجهات المختصة في نقل المخلفات إلى المدافن الصحية، وتدريب العمالة غير المنتظمة وتنمية قدراتهم على العمل بالمشروعات البيئية، ودعم وتوفير وسائل الوقاية من انتشار الفيروس بين العمالة غير المنتظمة.

-الفروق بين استجابات عينة الدراسة:

جدول (11) الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة الدراسة على المقياس ككل

المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	المدى	معامل الالتواء	معامل التفلطح
125.48	125	**1.58**	**130**	**123**	**7**	**0.234**	**0.463**

تبين نتائج الجدول السابق أن معامل الالتواء والتفلطح يقع بين +1، −1، واقتراب المتوسط من الوسيط، ومن ثم تقترب توزيع استجابات عينة الدراسة من التوزيع الاعتدالي ويمكن تطبيق الاختبارات البارامترية والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

أ) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للنوع:

جدول (12) نتائج اختبار (ت) لدراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة على المقياس وفقاً للنوع

النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	59	125.51	1.58	0.230	105	0.819
أنثى	48	125.44	1.60			

تبين نتائج الجدول السابق الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة الذكور والإناث على المقياس ككل حيث جاءت مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

ب) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للسن:

جدول (13) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً للسن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
بين المجموعات	9.51	3.00	3.17	1.28	0.29	غير دالة عند مستوى 0.05
داخل المجموعات	255.18	103.00	2.48			
الكل	264.69	106.00				

تبين نتائج الجدول السابق الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن على المقياس ككل عند مستوى 0.05 حيث جاءت مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

ج) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً الحالة التعليمية:

لدراسة الفروق بين المجموعات المختلفة استخدام الباحث برنامج SPSS في حساب تحليل التباين وتمثلت النتائج فيما يلي:

جدول (14) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً الحالة التعليمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
الكل	بين المجموعات	61.97	4.00	15.49	7.80	0.01	دالة عند مستوى 0.01
	داخل المجموعات	202.72	102.00	1.99			
	الكل	264.69	106.00				

تبين نتائج الجدول السابق الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير للحالة التعليمية على المقياس ككل عند مستوى 0.01.

د) دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية:

جدول (15) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
بين المجموعات	2.72	3.00	0.91	0.36	0.78	غير دالة عند مستوى 0.05
داخل المجموعات	261.97	103.00	2.54			
الكل	264.69	106.00				

تبين نتائج الجدول السابق الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية على المقياس ككل عند مستوى 0.05 حيث جاءت مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

د) **دراسة الفروق بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لمدة عمله بالجمعية:**

جدول (16) تحليل التباين لمجموعات عينة الدراسة وفقاً لمدة عمله بالجمعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
بين المجموعات	16.97	3.00	5.66	2.35	0.08	غير دالة عند مستوى 0.01
داخل المجموعات	247.72	103.00	2.41			
الكل	264.69	106.00				

تبين نتائج الجدول السابق الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير مدة عمله بالجمعية على المقياس ككل عند مستوى 0.05.

-نتائج الدراسة: تشير نتائج الدراسة الى:

- اهمية دور رجال الأعمال فى مواجهة مشكلة العمالة غير المنتظمة.
-ضرورة منح قروض دوارة للمشروعات الحرفية والتجارية للعمال.
-تأسيس وتشغيل وحدات إنتاجية مدرة للدخل
-توسيع فرص حصول العمالة غير المنتظمة على الخدمات الأساسية
-ضرورة تخفيض رسوم استهلاك أسر العمالة غير المنتظمة للخدمات،
-اهمية دعم المشروعات التي تتبناها العمالة غير المنتظمة
-ضرورة وضع برامج تستهدف تحسين نوعية حياة العمالة غير المنتظمة
-التأكيد على توفير خدمات الدعم الفني لمشروعات العمالة غير المنتظمة
-تسويق منتجات مشروعات العمالة غير المنتظمة

-العمل على تسعير المنتجات الغذائية وضبط الأسواق

-توسيع انتشار المشروعات الصغيرة لتصل إلى أكبر عدد ممكن

-توفير بعض الاحتياجات الغذائية لأسر العمالة غير المنتظمة

-تبسيط إجراءات الحصول على القروض الصغيرة

-التوعية بدور المشروعات الصغيرة في إدرار الدخل

-ضرورة توفير أفكار لمشروعات صغيرة تناسب الأسر المتضررة من الفيروس

-اهمية تدبير المنح المالية لأسر العمالة غير المنتظمة المستحقة للدعم

-**توصيات الدراسة:** يمكن إبداء مجموعة من التوصيات فى ضوء نتائج الدراسة وهى:

-ضرورة فعالية دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الوعي المجتمعي

-أهمية برامج الحماية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة

-تهيئة العمال لتطبيق الأساليب الوقائية للتعامل مع الفيروس

-أهمية توعية العمالة غير المنتظمة بكيفية المحافظة على البيئة

-ضرورة التعاون مع جهاز تنظيم إدارة المخلفات كإجراء وقائي من الإصابة بالفيروس

-تبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من المخلفات

-حث العمال على الالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي

-المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات البيئية الصغيرة

-الاتفاق مع الجهات المختصة على أماكن محددة لتجميع المخلفات وإرشاد المواطنين إليها

-تبصير العمال بالأساليب الرشيدة للتخلص من الكمامات بعد استخدامها

-التعاون مع الجهات المختصة في تطبيق قوانين حماية البيئة

-تعزيز المشروعات البيئية حفاظًا على صحة العمال

-تدريب العمالة غير المنتظمة وتنمية قدراتهم على العمل بالمشروعات البيئية

-دعم وتوفير وسائل الوقاية من انتشار الفيروس بين العمالة غير المنتظمة

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو النصر، مدحت محمد. (2000) لعمل التطوعى والأمن الاجتماعى فى مصر أربعة تجارب ناجحة، مؤتمر العمل التطوعى والأمن فى الوطن العربى " الأمن مسئولية الجميع "، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

2- أحمد ، مصنوعة ، نصيرة ، بركنو (2016) . الأمن الاقتصادي العربي "الواقع والتحديات"، بحث منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 3.

3- الأمن الاجتماعي. www.policemc.gov.bh

4- الأمن الصحي، مجلة الصباح الجديد. http://newsabah.com

5- السروجى، طلعت مصطفى. (2002) نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية رعاية المسنين نموذجاً، المؤتمر العلمى الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم، جامعة القاهرة.

6- بدوي ، هناء حافظ (1999) . إدارة المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

7- حسني ، دعاء (2020) . القوى العاملة: رعاية العمالة غير المنتظمة يتأتى من خلال قاعدة بيانات متكاملة، 8 ديسمبر . https://almalnews.com

8- خزام ، منى عطية (2009) . الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

9- خليفة، هبه أحمد عبد اللطيف. (2012) فعالية أداء الجمعيات الأهلية العاملة بمجال حقوق الإنسان فى نشر الأمن الاجتماعى بالمجتمع، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

10- دار الخدمات النقابية والعمالية (2020) . أوضاع العمال/ات المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا "بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، حلوان، أكتوبر.

11- درويش ، محمد الشحات (2001) دراسة تحليلية لأثر المعلومات في توكيد الجودة لتحقيق الغذاء الآمن (الأمن الصحي) في صناعة المواد الغذائية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جزء 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

12- دير ، أمينة (2014) . أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا "دراسة حالة- دول القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2014.

13- الرحامنة ، علي أحمد عبد الحميد (2018) . الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011- 2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

14- سلمى ، مشري (2010) . الحق في الأمن السياسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.

15- شاكر ، أسامة أبو المكارم ، وآخرون (2018) . محددات دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمعات الريفية في محافظة المنيا "دراسة حالة جمعية الأورمان الخيرية"، بحث منشور في مجلة جامعة أسيوط للعلوم الزراعية، العدد 48، المجلد 5.

16- شعيب، محمد مصطفى. (2016). الامن الاقتصادى من منظور اسلامى، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ظافر محمد بشار، الجزائر.

17- عبد اللطيف، رشاد أحمد. (2001) إسهام الجمعيات التطوعية فى تحقيق الأمن الاجتماعى بالمجتمع، المؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

18- عبدالصمد ، عادل . دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي "مؤسسة دار الهلال نموذجاً". https://web2.aabu.edu.jo

19- عبد اللاه، محمد محمد. (2007). اسهامات الجمعيات الاهلية العاملة فى مجال حقوق الانسان فى تحقيق الامن الاجتماعى لسكان المجتمع المحلى، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

20- عثمان ، عثمان محمد (2020) . جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكيك والمواجهة، بحث منشور في مجلة السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط.

21- علو ، أحمد (2018) . الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، في مجلة الجيش، العدد 392، شباط 2018. https://www.lebarmy.gov.lb

22- علي ، ماهر أبو المعاطي (2006) . تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية معالجة من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية، ط 2، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

23- العنزي، فهد بن عبد الله محمد (2015). تصور استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

24- فرناندث ، هيثم عميرة (2020) . فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية، مدريد، ابريل.

25- فقيري ، محمد أدم حسين (2019) . دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة "تجربة منظمة الساحل البريطانية في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة أربعات في ولاية البحر الأحمر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

26- قاسم ، محمد رفعت قاسم، وآخرون (1993) . تنظيم المجتمع "نماذج- مهارات- أدوار"، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر.

27- قانون رقم 213 لسنة (2017) . بإصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي، الجريدة الرسمية، العدد 50 مكرر (ب)، القاهرة، 17 ديسمبر.

28- قنديل ، أماني قنديل (1999) . دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، جريدة البيان، 11 يونيو. https://www.albayan.ae

29- مجمع اللغة العربية (1992) . المعجم الوجيز "طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم"، جمهورية مصر العربية.

30- مجمع اللغة العربية (2004) . المعجم الوسيط ، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .

31- محسن ، محمد محمد سعيد (2007) . التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام التسويق الاجتماعي لتفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة مطبقة على جمعية تنمية المجتمع المحلي- عزبة خير الله- حي البساتين بمحافظة القاهرة"، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 23، الجزء 4، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، اكتوبر.

32- محمد ، ثائر سعدون (2016) . السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والأبحاث، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

33- محمد ، ميساوي (2014) . الخدمات الاجتماعية العمالية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لدى عمال المؤسسة الصناعية "دراسة ميدانية بمؤسسة لفارج (LAFARGE)- حمام الضلعة- المسيلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر.

34- منقريوش، نصيف فهمي، (2009)، أطفالنا في خطر(أطفال بلا مأوى-عمالة الاطفال-الاطفال المعاقين)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

35- المدني ، خليل عبدالله . مفهوم التوعية الأمنية، ورقة مفاهيمية في ندوة التوعية الامنية والمستقبل، مركز التنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف. https://repository.nauss.edu.sa

36- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (2020) . تقديرات مصرية: أزمة كورونا "رؤى تحليلية للتأثيرات والمسارات"، السنة الأولى، العدد الأول، القاهرة، أبريل.

37- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان (2014) . الأمن الغذائي، التقارير المعلوماتية، العدد السابع، مارس.

38- مصطفى ، يسري (2007) . المنظمات غير الحكومية، ط 1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

39- منظمة الصحة العالمية (2015) . الصحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية "الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة: البند 7-2 من جدول الأعمال المؤقت"، 11 ديسمبر .

40- ناجي ، أحمد عبدالفتاح (2015) . الخدمة الاجتماعية ومواجهة تحديات الثورة الإدارية الجديدة "مداخل- استراتيجيات"، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

41- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020) آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

42- وزارة القوة العاملة (2019) . قرار رقم 162 لسنة 2019 بشأن إصدار اللائحة المالية والإدارية لتشغيل ورعاية وحماية العمالة غير المنتظمة (عمال المقاولات والزراعة والموسميين والمؤقتين ومن في حكمهم)، جريدة الوقائع المصرية، العدد 167 (تابع)، 25 يوليه.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

43- Ahmed Raza ul Mustafa and Mohammad Nishat (2017): Role of social protection in poverty reduction in Pakistan: A Quantitative Approach, Pakistan Journal of Applied Economics, Vol. 27, No. 1, Summer.

44- Burkhart Dixielle: Causes of Bank Kruptcy in Law, Aged 62 and Older, PHD, Walden University, 2002

45- Donald Bride and Others: Contemporary Social Work an Introduction To Social Welfare, New York, 1990, P. 30.

46- Economic and Social Commission for Western Asia (2015): Social Protection as a Tool for Justice, in the Social Justice Bulletin, Vol. 5, Iss. 2.

47- Eriksson Ulla Britt Et Al., Falling Between Two Stools, How A Weak Cooperation Between The Social Security And The Unemployment Agencies Obstructs Rehabilitation And Employed Sik-Listed Person, Uk, An International Multidisc Cipinarry, Journal, Vol 30, 2008.

48- Felice Davidson Perlulter (1995): Non-Profit, management issues, in Encyclopedia of social work, 19th ed, National Association of social workers, USA.

49- General Assembly of United Nations (2014): Report of the Secretary-General on the question of the realization in all countries of economic, social and cultural rights, Human Right Council, Twenty- eight Session, Agenda items 2 and 3, 22 December.

50- General Assembly of United States (2017): Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights on his mission to Saudi Arabia, Human Rights Council, Thirty-fifth session, Agenda item 3, 6- 23 June.

51- Hu. Xiao Juan: Social Security and Altruism in an Over Lapping Generations Model, MA. California State University Fullerton, 2004.

52- James M. Childs (2013): Budget are Moral Document: Hunger, Money and Community, Journal of Theology, Vol. 52, No. 1, March.

53- Jean DuFour, Laure Gogomano-L0up: water Resources in the Mediterrancan: shortage, Access Management, potential Risk or security Issues, NATO Defense Collège.

54- Longman Active Study Dictionary for Egyptian Secondary Schools, 3rd ed., Cairo, the Egyptian International Publishing Company- Longman, 2004.

55- Meghan L. Rogers and William Alex Pride more (2013): The effect of poverty and social protection on national homicide rates: Direct and moderating effects, journal of social science, Vol. 42, No. 3.

56- Paskalia,V.R.(2007) Free movement social security and gender in the EU "Hart publishing" North America.

57- Robert L. Barker: The social work Dictionary, NASW, USA, 1987.

58- Stephen Jarrett: From Poverty Traps to Indigenous Philanthropy (2013): Complexity in A rapidly Changing World, First Published, Institute of Development Studies Working Paper, UK.

59- Svihulla Sudia Lynn: Policy and Politics of Reform Social Security in the United States, PHD, U.S.A. California University, 2005.

60- Thamuku, Masego, Daniel, Marguerite. (2012). The use of rites of passage in strengthening the psychosocial wellbeing of orphaned children in Botswana, African Journal of AIDS Research.

61- The Millennium Development Goals Report, United Nations, 2015. *https://www.un.org*